

هل يدلّ لفظ «يُوصِيكُمْ» على الإيجاب؟

د. رائف الفقيه | جامعة الزيتونة، تونس

raef_zaitouni@hotmail.fr

الملخص:

من أنعم النّظر في مباحث الكتاب والسنة في علم الأصول استبان له أنّ أربابها كان لهم قصب السبق في البحث عن صلة اللفظ بالمعنى من مختلف الحيثيات، وقد تجلّى ذلك فيما وضعوه من قواعد تفسيرية نفيسة عوّل عليها المفسّرون وشُراح الحديث في فهم النصوص واستنباط ما اشتملت عليه من معان وأحكام.

وفي هذا السياق؛ تنزّل هذه المقالة التي تُسهم بقسط وافر في الكشف عن دلالة لفظ «يُوصِيكُمْ» في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: 11]، من خلال النّظر في الوضع اللّغوي للفظ الوصية، وموارد استعماله في القرآن الكريم، لنصل بالقارئ إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسة محلّ البحث: هل يدلّ لفظ «يُوصِيكُمْ» الوارد في صدر آيات الموارث على الأمر والإيجاب؟

الكلمات المفتاحية: الوصية، الإيصاء، الإيجاب، الأمر، الإلزام.

Does the term "yousikum" indicate approval?

Dr. Raif Al-Faqih | University of Ez-Zitouna, Tunisia.

Abstract:

Whoever looks at the Fields of the Qur'an and the Sunnah in the science of the principles of jurisprudence (*Ousoul Al Fikh*), it is clear to him that the scholars of the principles of jurisprudence had a precedent in searching for the link of the word in the sense, which inherited a wealth in the rules of interpretation of texts, whose fruit was manifested in the interpretation of the Qur'an and the explanation of the hadith.

In this context, this article, which contributes a large number to revealing the significance of the word "commands you" in the Almighty saying: "Allah commands you as regard your children's". Throw the examination of the linguistic state of the word "commands" and the contexts of its use in the Qur'an to achieve the answer about the main problem of this research: Does the word "recommends" indicate to obligation?

Keywords: obligation, commands, recommends, order.

مقدمة:

إنّ طرح مسألة الموارث على النّظر القانوني والشرعي، وعلى النّقاش العام، على ما فيه من مفسد تبدو للبعض راجحة؛ فإنّه لا يخلو من مصالح -قد تبدو مرجوحة-، وهي ترجع عمومًا إلى تنمية المعرفة الدّينيّة وتوضيح أمور وإن عُدت من جنس المعلوم من الدّين بالضرورة؛ فإنّها صارت غائبة عن طائفة من المجتمع.

ولكن هذه المصلحة لا تتحقّق إلّا بالحرص على التّداول في شأنها في إطار حوار علميّ متّزن ورصين، بعيد عن المواقف المسبقة والأيدولوجيّة، والتوظيف الحزبي والسياسي.

ومن المسائل الجزئية التي طُرحت بمناسبة الخوض في مبحث الموارث مدى دلالة لفظ «يُوصِيكُمْ» في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: 11]، على وجوب الانضباط للقسمة المبيّنة في آيات سورة النساء.

ويمكن صوغ هذا الإشكال على النحو الآتي:

هل يدلّ لفظ «يُوصِيكُمْ» الوارد في صدر آيات الموارث على الأمر والإيجاب؟

وعليه؛ فهل يقتضي تصدير أحكام الميراث بالعبارة المذكورة أنّها من جنس الأحكام المُلزمة أو لا؟ وهل توزيع التّركة وفق قاعدة (للذكر مثل حظّ الأنثيين) -بصفة أخصّ- أمر لازم التّنفيد؟ أو هو دون ذلك في الطّلب؟ وإذا كان الشّارع قد ألزّمنا بالانضباط إلى القسمة التي ذكرها في القرآن؛ فلماذا لم يصرّح بهذا الإلزام بعبارة أوضح دلالة وأقوى وقعا -كما يتبادر للبعض- مثل (يأمركم)، أو (كتب عليكم)؟

إنّ الخوض في هذه الجزئية هو عمل لغويّ، بل أصوليّ بامتياز، ذلك أنّ دلالة اللفظ على المعنى مبحث لغويّ معجميّ أساسًا، لكن لما كان اللفظ صادرًا عن الشّارع؛ صار البحث فيه بحثًا أصوليًا تناوله علماء هذا الفنّ في قواعد مقتضيات الألفاظ⁽¹⁾.

(1) ويُطلق عليها قواعد محامل الألفاظ، أو قواعد تفسير النّصوص، وهي نوع من أدلّة الفقه الإجماليّة التي يشتغل عليها الأصوليّ.

فقد اعتنى علماء أصول الفقه في مباحث الكتاب (والسنة تبعاً لذلك)، بالنظر في الأوامر والنواهي من حيث الألفاظ الدالة عليها، وأجادوا في ذلك أكثر من علماء اللغة⁽¹⁾، فذكروا أنّ ممّا يدلّ على الأمر بوصفه طلباً للفعل صيغٌ متعدّدة⁽²⁾، وهي على ضربين:

الضرب الأول: صيغٌ صريحة (حقيقية).

نحو: صيغة الأمر، أي صيغة إفعَلْ، كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [المزمل: 18]، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 1].

ومادّة فعل الأمر، كقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: 57].

والفعل المضارع المقرون بلام الأمر كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: 27].

وصيغة المصدر النائب عن فعل الأمر كقوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: 82]، أي أحسنوا.

وصيغة اسم فعل الأمر كقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ ذُنُوبُكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة: 107]، أي الزموا أنفسكم.

الضرب الثاني: صيغٌ غير صريحة (مجازية).

وهي أساليب في لغة العرب تدلّ على ما يدلّ عليه الأمر نحو:

(1) يقول تاج الدّين السّبكي: «إنّ الأصوليّين دقّقوا في فهم أشياء من كلام العرب لم يصل إليها النّحاة ولا اللّغويّون، فإنّ كلام العرب مُتّسع جدّاً، والنّظر فيه متشعب، فكتُب اللّغة تضبّط الألفاظ ومعانيها الظّاهرة، دون المعاني الدّقيقة التي تحتاج إلى نظر الأصوليّ، واستقراء زائد على استقراء اللّغوي» ا.هـ. انظر: السبكي، تاج الدّين بن علي (ت771هـ)، *الإعجاز في شرح المنهاج*، تحقيق: أحمد جمال الزمرمي، ونور الدّين عبد الجبار صغيّري، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، 2004م: 15/2 وما بعدها.

وينظر على سبيل المثال: الإسنوي، جمال الدّين عبد الرّحيم بن الحسن (ت772هـ)، *نهایة السّؤل شرح منهاج الوصول*، تحقيق: محمّد حسن إسماعيل، وأحمد فريد المزيدي، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2009م: 228/2.

(2) انظر: الباحثين، يعقوب، *دلالات الألفاظ في مباحث الأصوليين*، ط1، دار التدمرية، الرياض، 2013م: 178/1-180؛ الدريني، فتحي، *المناهج الأصولية*، ط3، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، 2013م: ص543؛ الزحيلي، وهبة، *أصول الفقه الإسلامي*، ط20، دار الفكر، دمشق، 2013م: 215/1؛ الصّالح، محمّد أديب، *تفسير النصوص في الفقه الإسلامي*، ط5، المكتب الإسلامي، بيروت، 2008م: 196/2 وما بعدها؛ زيدان، عبد الكريم، *الوجيز في أصول الفقه*، ط1، مؤسسة الرّسالة ناشرون، دمشق، 2015م: ص270 وما بعدها.

الجملة الخبرية التي قصد منها الطلب والإنشاء كقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: 231] ⁽¹⁾.

والجملة الاستفهامية التي يراد بها الأمر، كقوله تعالى: ﴿بَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُوْنَ﴾ [المائدة: 93]، أي انتهوا. وصيغُ الطلب بلفظ (الْفَرْض)، أو (الْكُتْب) التي تدلّ على الإيجاب، كقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: 182].

وبناءً على ما سبق؛ يلاحظ أنّ الدلالة على الأمر لا تنحصر في صيغة (افْعَلْ)، وإنما تشمل «كلّ صيغة أخرى اتخذها المشرّع في القرآن والسنة أسلوباً لإفادة طلب الفعل طلباً جازماً، أي: على سبيل الحتم والإلزام» ⁽²⁾. ومن ثمّ فإنّ تفكيك الإشكالية المطروحة في هذا المقال يقتضي أمرين:

أولاً: البحث في مادة الواو والصاد والياء من حيث الوضع اللغوي.

ثانياً: النظر في موارد استعمال الوصية في القرآن الكريم.

(1) ليس المقصود من الفعل المضارع بصيغة الإخبار الوارد في الآية أعلاه الإخبار عن إرضاع الوالدات لأولادهنّ مدّة زمنيّة مقدارها حولان كاملان لمن أراد أن يتمّ الرّضاعة، وإنّما المراد به الطلب والإنشاء، فكأنّ الله تعالى يقول: ليَرْضِعِ الوالدات أولادهنّ. يقول تاج الدّين السبكي: «وهذا أبلغ من عكسه؛ لأنّ النّاطق بالخبر مريداً به الأمر؛ كأنّه نزل المأمور به منزلة الواقع». والأمثلة على هذا كثيرة. انظر: السبكي، الإيجاز في شرح المنهاج: 1030/4؛ الصّالح، تفسير النّصوص في الفقه الإسلامي: 196/2 وما بعدها.

(2) الدريني، المناهج الأصولية: ص533.

المبحث الأول: الوصية من حيث الوضع اللغوي

ذكر ابن فارس أنّ المعنى الأصلي لمادّة الواو والصاد والياء هو «وَصَلُّ شَيْءٍ بِشَيْءٍ»⁽¹⁾، ومن ذلك ما يأتي⁽²⁾:

- وَصَى الشَّيْءُ يَصِي: اتَّصَلَ، وَوَصَاهُ غَيْرُهُ يَصِيهِ: وَصَلَهُ.
- وَصَتِ الْأَرْضُ وَصِيًّا وَوَصِيًّا وَوَصَاءً وَوَصَاءَةً؛ فَهِيَ أَرْضٌ وَاصِيَةٌ، أَي مَتَّصِلَةٌ النَّبَاتِ إِلَى حَدِّ الْكَثْرَةِ وَالْإِمْتِلَاءِ.
- وَصِيْتُ اللَّيْلَةَ بِالْيَوْمِ، أَي وَصَلْتُهَا بِهِ فِي عَمَلٍ أَعْمَلُهُ. وَمِنْهُ قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ:
نَصِي اللَّيْلَ بِالْأَيَّامِ حَتَّى صَلَاتُنَا *** مُقَاسِمَةٌ يَشْتَقُّ أَنْصَافَهَا السَّنْفَرُ
- يعني: رجعت صلاتنا من أربعة إلى اثنتين في أسفارنا لحال السنفرة.
- وَاصَى الْبَلَدَ الْبَلَدَ، أَي وَاصَلَهُ.
- فَلَاةٌ وَاصِيَةٌ، أَي مَتَّصِلَةٌ بِفَلَاةٍ أُخْرَى.
- وَالْإِسْمُ: الْوَصَاةُ وَالْوَصَايَةُ، وَالْوَصِيَّةُ وَهُوَ الْمُوصَى بِهِ أَيْضًا.
- وَالْوَصَاةُ وَالْوَصِيَّةُ: جَرِيدَةُ النَّخْلِ الَّتِي يُحْزَمُ بِهَا.

وبالنظر فيما ذهب إليه أرباب اللغة؛ فإنّ معنى هذا الباب الاتصال، وإلى هذا الأصل يعود استعمال: أوصى فلان فلاناً، بمعنى عَهِدَ إليه بأمر⁽³⁾؛ لأنّ العهد يصل من الموصي إلى الموصى إليه.

(1) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكرياء (ت395هـ)، *مقاييس اللغة*، مراجعة وتعليق: أنس محمد الشامي، د.ط، دار الحديث، القاهرة، 2008م: ص958.

(2) انظر هذه الاستعمالات في: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت538هـ)، *أساس البلاغة*، ط1، دار النفائس، دمشق، 2009م: ص630؛ ابن منظور، جمال الدّين محمّد بن مكرم (ت711هـ)، *لسان العرب*، تحقيق: ياسر سليمان أبو شادي، ومجدي فتحي السيّد، د.ط، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت: 362/15؛ الفيروزآبادي، أبو طاهر محمّد بن يعقوب (ت817هـ)، *بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز*، تحقيق: محمّد علي النّجار، د.ط، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ولجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1992م: 229/5 وما بعدها؛ الهروي، أبو منصور محمّد بن أحمد (ت370هـ)، *تكملة اللغة*، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م: 187/12؛ الزّبيدي، أبو الفيض محمّد بن محمّد (ت1205هـ)، *تاج العروس من جواهر القاموس*، ط2، دار الهداية، الكويت، 1965م: 207/40 وما بعدها؛ الزّاغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمّد (ت502هـ)، *المفردات في غريب القرآن*، تحقيق: صفوان عدنان داودي، ط5، دار القلم، دمشق، 2011م: ص873؛ الفيروزآبادي، أبو طاهر محمّد بن يعقوب (ت817هـ)، *القاموس المحيط*، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005م: ص1343.

(3) انظر: ابن منظور، لسان العرب: 361/15؛ الفيروزآبادي، بصائر ذوي التمييز: 229/5.

وقد اختلف أهل اللغة في بيان وجه رجوع الاستعمال المذكور إلى قياس الباب، فجاءت أقوالهم على أربعة أنحاء:

النحو الأول: يرى أصحابه أنّ الوصية كلامٌ يُوصى به، أي يُوصَل⁽¹⁾. فهي قولٌ يحرص على تبليغه إلى المكلف بتنفيذه.

النحو الثاني: يقرر أصحابه أنّ الوصية قولٌ يُوصَل إلى العلم بما هو محتاج إليه، «فإذا قيل: أوصاني، فمعناه: أوصلي إلى علم ما أحتاج إلى علمه»⁽²⁾.

النحو الثالث: يذهب أهلُه إلى أنّ الوصية فيها معنى الاتصال، فهي متصلة بأمر الميت⁽³⁾، ويمكن أن يقال: إنّها متصلة بأمر الموصي عموماً.

النحو الرابع: يرى ناحوه أنّ الوصية فيها وصل حياة الميت بما بعدها من أمر وفاته⁽⁴⁾، وهو غير بعيد عن سابقه.

ومهما يكن من أمر؛ فقد عُرِفَت الوصية المرادة في هذا المقام بما يلي:

التعريف الأول: «التقدم إلى الغير بما يعمل به، مقتزناً بوعظ»⁽⁵⁾.

التعريف الثاني: «طلبُ شيء من غيره، ليفعله على غيب منه، حال حياته، وبعد وفاته»⁽⁶⁾.

التعريف الثالث: «الأمر بشيء يُفعل في غيبة الأمر»⁽⁷⁾.

التعريف الرابع: «أمرٌ أو نهْيٌ يتعلّق بصلاح المخاطب خصوصاً أو عموماً، وفي قوّته ضرٌّ»⁽⁸⁾.

التعريف الخامس: «ما تعهد به إلى غيرك من العمل في المستقبل القريب أو البعيد»⁽⁹⁾.

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: ص 958.

(2) الرازي، فخر الدّين محمد بن عمر (ت 606هـ)، التفسير الكبير، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1420هـ: 509/9.

(3) ابن منظور، لسان العرب: 361/15؛ الهروي، تحذيب اللغة: 187/12؛ الزبيدي، تاج العروس: 209/40.

(4) الهروي، أبو منصور محمّد بن أحمد (ت 370هـ)، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، تحقيق: مسعد عبد الحميد السّعدني، د.ط، دار الطلائع، القاهرة، 1994م: ص 181.

(5) الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن: ص 873.

(6) المطرزي، أبو الفتح ناصر بن عبد السيد (ت 610هـ)، المغرب في ترتيب المعرب، د.ط، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت: ص 487.

(7) ابن عاشور، محمّد الطّاهر بن محمد (ت 1393هـ)، التحرير والتنوير، د.ط، الدار التونسية، تونس، 1984م: 135/8.

(8) المرجع نفسه: 728/1.

(9) رضا، محمّد رشيد بن علي (ت 1354هـ)، تفسير المنار، د.ط، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م: 331/4؛ لم يرتض صاحب المنار ما ذكره الرازي وغيره من العلاقة بين الوصية والإيصال.

التعريف السادس: «التقدّم إلى الغير بفعل فيه صلاح وقربة سواء كان حالة الاحتضار أو لا، وسواء كان ذلك التقدّم بالقول أو الدلالة، وإن كان الشائع في العرف استعمالها في القول المخصوص حالة الاحتضار»⁽¹⁾.

ويستخلص من هذه الأقوال الشارحة -على اختلافها وتفاوتها قوة وضعفا في تصوّر المعرف- أمران بهما قوام الوصية:

الأول: أنّ الوصية فيها معنى الطلب والأمر الذي يراد تحقيقه، وفعله، والعمل به والامتثال له. وفي هذا تشترك الوصية مع مطلق الأمر.

والثاني: أنّها في مضمونها موصوفة بجودة الرأي⁽²⁾، ومن ثمّ فهي وسيلة تُحرّم بها الأمور شدةً وضبطاً، وأنّها تطلق حال خوف فوات المطلوب بالنسبة إلى الموصي غالباً، ففي تنفيذها جلب مصلحة يُخاف فواتها، أو درء مفسدة يُخشى حصولها، وسبب الخوف هو غيبة الموصي حال حياته بأن يعرض له ما يمنعه من مباشرة الأمر المراد تحصيله أو دفعه، أو توقّع وفاته وعجزه بذلك عن تحقيق المطلوب بنفسه⁽³⁾.

وبذلك فارقت الوصية الأمر؛ فكانت أبلغ منه، وأوقع في طلب تحقيق الفعل؛ لأنّ الموصي غائب أو في حكم الغائب، ومن كان كذلك؛ كان أحرص على تنفيذ ما طلبه، ممّا لو كان حاضراً قادراً على مباشرة الأمر بنفسه⁽⁴⁾، ولعلّ هذا هو المراد بقول صاحب التعريف الأول: «مقترباً بوعظ»، أي بتذكير يشتمل على زجر وتخويف، وترقيق للقلب من شأنه أن يجعل المخاطب بالوصية أحرص على الامتثال لها⁽⁵⁾.

(1) الألوسي، شهاب الدّين أبو الثّناء بن عبد الله (ت 1270هـ)، *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*، تحقيق: مجموعة من المحقّقين، ط3، مؤسسة الرّسالة، دمشق، ودار الرّسالة العالمية، دمشق، 2015م: 454/2.

(2) يقول ابن عاشور: «لما كان من شأن أهل الحقّ والحكمة أن يكونوا حريصين على صلاح أنفسهم وصلاح أمّتهم؛ كان من مكملات ذلك أن يحرصوا على دوام الحقّ في النّاس متّبعاً مشهوراً، فكان من سننهم التّوصية لمن يظنّونهم خلّفاً عنهم في النّاس، بأن لا يحددوا عن طريق الحقّ، ولا يفرطوا فيما حصل لهم منه، فإنّ حصوله بمجاهدة نفوس، ومرور أزمان، فكان لذلك أمراً نفيساً يجدر أن يحتفظ به». التحرير والتنوير: 727/1.

(3) هذا المعنى لا يصدق إلّا حال كون الموصي بشراً، أمّا في حقّ الله فلا يتصوّر ذلك كما سيأتي.

(4) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: 135/8؛ يقول ابن عاشور: «لأنّ شأن الغائب التّأكّد».

(5) الوعظ: زجرٌ مقتربٌ بتخويف، وهو التّذكير بالخير فيما يرقّ له القلب. الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن: ص 876.

وهذا هو ما يفسّر غلبة إطلاق الوصيّة على ما يطلبه الإنسان حال توقّع الموت⁽¹⁾، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَوْصِي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ يَبْنِي إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: 131].

يقول فخر الدّين الرّازي: «لم يقل الله تعالى: (وأمر إبراهيم بنيه)، بل قال: (وصّاهم)⁽²⁾، ولفظ الوصيّة أوكد من الأمر؛ لأنّ الوصيّة عند الخوف من الموت، وفي ذلك الوقت يكون احتياط الإنسان لدينه أشدّ وأتمّ، فإذا عُرف أنّه -عليه السّلام- في ذلك الوقت كان مهتمّاً بهذا الأمر متشدّداً فيه؛ كان القول إلى قبوله أقرب»⁽³⁾.

فيتحصّل لنا بذلك؛ أنّ الوصيّة في اللّغة: طلبٌ مقروّنٌ بحرص على التّنفيد، ناتجٌ عن كون الطّالب غائباً، أو في حكم الغائب، الذي يعجز عن مباشرة الأمر بنفسه، فخاف فوات مصلحة. يقول ابن عاشور: «الإيصاء أمرٌ أو نهيٌ يتعلّق بصلاح المخاطب خصوصاً أو عمومًا، وفي فوته ضررٌ، فالوصيّة أبلغ من مطلق أمر ونهي، فلا تطلق إلّا في حيث يخافُ الفوات، إمّا بالنسبة للموصي ولذلك كثر الإيصاء عند توقّع الموت... وإمّا بالنسبة إلى الموصى كالوصيّة عند السّفر»⁽⁴⁾.

وغير بعيد عن هذا الوضع اللّغوي؛ يأتي استعمال الوصيّة في لسان الفقهاء، بمعنى: «التمليك المضاف إلى ما بعد الموت، بطريق التبرّع، سواء كان ذلك في الأعيان أو في المنافع»⁽⁵⁾.

ويشار هنا إلى أنّ تنفيذ الوصيّة (إذا ثبتت وتوفّرت فيها الشّروط الشرّعية) واجبٌ شرعاً، وليس أدنى من ذلك في الطّلب، بدليل ترتيب الإثم على تغيير الوصيّة بالإبطال أو النّقص في قوله تعالى: ﴿بِمَنْ بَدَّلَهُ وَبَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ وَ عَلَى الَّذِينَ يَبْدِلُونَهُ وَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 180].

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 728/1؛ العاني، عبد القادر بن ملا (ت1398هـ)، بيان المعاني، ط1، مطبعة الزقي، دمشق، 1965م: 87/5.

(2) يقول ابن عطية: «قرأ نافع وابن عامر ﴿وَأَوْصَى﴾، وقرأ الباقر ﴿وَوَصَّى﴾، والمعنى واحد، إلّا أنّ وصّى يقتضي التّكثير». ابن عطية، أبو محمّد عبد الحقّ بن غالب (ت542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ: 231/1.

(3) الرّازي، التفسير الكبير: 64/4.

(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 727/1.

(5) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، ط1، الكويت، 2005م: 221/43. وبهذا المعنى جاء استعمال الوصيّة في القرآن في المواضع الآتية: الآيات 180، 182، 240 من سورة البقرة، والآيات 11، 12 من سورة النساء (وصيّة يوصي بها/ يوصين بها/ توصون بها)، والآية 106 من سورة المائدة. انظر: عبد الباقي، محمّد فؤاد، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ط2، دار الحديث، القاهرة، 1988م: ص920.

المبحث الثاني: الوصية من حيث الاستعمال القرآني

أولاً: إسناد الوصية إلى الله تعالى

كثر في القرآن إسناد الوصية إلى الله تعالى⁽¹⁾، وهذا يطرح إشكالين بادي الرأي: الأول: أنّ من مقومات الوصية كون الموصي غائباً أو في حكم الغائب، وهذا يستحيل عقلاً في حقّ الله تعالى.

والثاني: أنّ المصلحة في تنفيذ الوصية ترجع في الغالب إلى الموصي، أمّا في حقّ الله فإنّ صفة الغنى المطلق تقتضي أن ننفي عنه ذلك.

ويُجاب عن الإشكال الأول: بأنّ الله تعالى عبّر بالإيصاء؛ «لأنّ الناس لم يشاهدوا الله حين فعلهم لما يأمرهم به»⁽²⁾.

وعن الإشكال الثاني: بأنّ الحكمة من الوصية الإلهية؛ هي تحقيق مصلحة المخاطب بالوصية، وهو المكلف، كما هو الشأن في جميع أحكام الشريعة المعللة بالمصالح. وليس في ذلك خروج عن استعمال الوصية، فقد يكون في فواتها ضرر للموصى له، كما في قول معاذ: (كان آخر ما أوصاني رسول الله حين وضعت رجلي في الغرز أن قال: حسنْ خُلُقَكَ للناس)⁽³⁾.

وعليه؛ فلا إشكال في نسبة الإيصاء إلى الله، ويطرّد فيه المقوّمان المذكوران آنفاً، فيكون لفظ (الإيصاء) أبلغ من لفظ (الأمر)، يقول ابن عاشور: «فكان أمر الله مؤكّداً، فعبر عنه بالإيصاء، تنبيهاً لهم على الاحتراز من التّفويت في أوامر الله، ولذلك أطلق على أمر الله الإيصاء في مواضع كثيرة من القرآن، كقوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾»⁽⁴⁾.

وبناءً عليه؛ فقد عبّر جمعٌ من المفسّرين عن معنى الوصية في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ بالعهد والأمر، أي: يأمركم ويعهد إليكم⁽⁵⁾.

(1) انظر: عبد الباقي، محمّد فؤاد، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: ص 920. ذكرت المادّة في 32 موضعاً، 13 منها أسندت فيها الوصية إلى الله.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 135/8.

(3) المرجع نفسه: 727/1.

(4) المرجع نفسه: 135/8.

(5) الزّحشيري، جار الله محمود بن عمر (ت 538هـ)، الكشاف، ط 3، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ: 480/1؛ الكرمانى، أبو القاسم محمود بن حمزة (ت 505هـ)، غرائب التفسير وعجائب التأويل، د. ط، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدّة، ومؤسسة علوم القرآن،

ومن أنعم النّظر في هذه المواطن التي استعملت فيها الوصيّة مسندةً إلى الله تعالى؛ استبان له أنّها تعلّقت بأعمال لا يختلف في أنّ الأمر بإيقاع بعضها، والامتناع عن بعضها الآخر من جنس الواجبات. فمن الضّرب الأوّل: تقوى الله، والإحسان إلى الوالدين، وتوفية الكيل والميزان، والعدل في القول، والوفاء بالعهد، وإتباع صراط الله المستقيم، وإقام الصّلاة، وإيتاء الزّكاة، وإقامة الدّين ... ومن الضّرب الثّاني: اجتناب الشّرك بالله، وقتل النّفس، والاعتداء على أموال اليتامى، والتفرّق في الدّين، وغير ذلك.

وقد أصّل ذلك بعض أهل اللّغة والتّفسير بقولهم: «الوصيّة من الله عزّ وجلّ فرض»⁽¹⁾، وقولهم: «الوصيّة من الله إيجاب»⁽²⁾، فجعلوها من جنس القواعد الحملية الموجبة⁽³⁾، ومن ثمّ فهي متقوّمة من ركنين؛ الأوّل: «الوصيّة من الله» بوصفه محكوماً عليه، والثّاني: «إيجاب» بوصفه محكوماً به على «الوصيّة من الله». ومن جزئيات موضوع هذه القاعدة الكلّية الآية محلّ نظرنا، وهي تصدير الله لأحكام الميراث بقوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: 11]، وتذييلها بقوله: ﴿وَاللَّهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [النساء: 12].

فقد أعمل فيها المفسّرون القاعدة المتقرّرة آنفاً، فصرّح كثيرٌ منهم بناءً على ذلك بأنّ المراد بالوصيّة هنا: الأمر المفروض الواجب، أي المطلوب من المكلف فعله على جهة الإلزام، باعتبار الوصيّة في هذا السّياق «تُقال فيما كان حتماً»⁽⁴⁾.

(1) الزّجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1988م: 18/2؛ الزبيدي، تاج العروس: 209/40؛ ابن منظور، لسان العرب: 316/15.

(2) انظر: الرّازي، التفسير الكبير: 509/9؛ الخازن، علاء الدّين علي بن محمد (ت741هـ)، لبّاب التّأويل في معاني التّنزيل، تحقيق: محمّد علي شاهين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ: 348/1؛ ابن عادل، أبو حفص سراج الدّين عمر بن علي (ت775هـ)، اللّباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمّد معوّض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م: 208/6.

(3) لمّا ثبت وصف الكلّية في القضايا، وتبيّن أنّها حملية (القضيّة الحملية: هي التي حُكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه)، غير شرطية (القضيّة الشرطية: هي التي قُيد الحكم فيها بشرط)، فهي على قسمين: موجبة وسالبة؛ أمّا الأولى فهي الدّالة على أنّ الفئة التي يدلّ عليها حدّ الموضوع داخلة في الفئة التي يدلّ عليها حدّ المحمول، كقولنا: كلّ إنسان حيوان، فجميع أفراد الإنسان بوصفه موضوعاً كلياً لهذه القضية داخلون في فئة المحمول وهو الحيوان. أمّا السّالبة: فهي التي تفيد أن لا أحد من أعضاء الفئة التي يدلّ عليها الموضوع؛ عضو في الفئة التي يدلّ عليها المحمول، كقولنا: لا واحد من الآسيويين أوروبي، فجميع أفراد الآسيويين غير داخلين في فئة الأوروبيين. لمزيد التفصيل، انظر: الباحثين، يعقوب، طرق الاستدلال ومقدّماتها عند المناطقة والأصوليين، ط6، مكتبة الرشد، الرياض، 2019م: ص 177 إلى ص 183.

(4) الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمّد (ت502هـ)، تفسير التّراغب الأصفهاني، تحقيق: عادل الشّدّي، ط1، دار مدار الوطن، الرياض، 2003م: 1220/3.

وإليك بعض أقوالهم:

- يقول الزجاج: «معنى يوصيكم: يفرض عليكم»⁽¹⁾.
- ويقول مكّي ابن أبي طالب: «معنى يوصيكم: يفرض عليكم، فلفظه لفظ الخبر، ومعناه الإلزام»⁽²⁾.
- ويقول السمعاني: «معناه: يفرض عليكم في أولادكم»⁽³⁾.
- ويقول الكرمانى: «أي: يأمركم ويفرض عليكم في أولادكم»⁽⁴⁾.
- ويقول ابن عطية: «قوله تعالى: (يوصيكم)، يتضمّن الفرض والوجوب، كما تتضمّن لفظة أمر، كيفما تصرفت»⁽⁵⁾.
- ويقول الخازن: «أي: يعهد إليكم، ويفرض عليكم في أولادكم»⁽⁶⁾.
- ويقول السيوطي: «يوصيكم الله: يأمركم»، ويوضح ذلك الصّاوي في حاشيته على الجلالين فيقول: «أي: على سبيل الوجوب»⁽⁷⁾.

وقد قوى بعض المفسرين ما ذهبوا إليه؛ بقوله تعالى في الآيات المبينة لأحكام الميراث: ﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: 7]، ﴿قَرِيبَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ [النساء: 11]، فحملوا الفرض في هذا المقام على معنى الإيجاب لا على معنى التقدير.

-
- (1) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 18/2، ونقل ذلك عنه الرازي، التفسير الكبير: 509/9، وانظر قريباً منه: ابن عادل، اللّباب في علوم الكتاب: 208/6.
- (2) القيسي، أبو محمد مكّي بن أبي طالب (ت437هـ)، الهداية إلى بلوغ النهاية، تحقيق: مجموعة من الباحثين، إشراف: الشاهد البوشيخي، ط1، نشر جامعة الشارقة، 2008م: 1237/2.
- (3) السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد (ت489هـ)، تفسير السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس، ط1، دار الوطن، الرياض، 1997م: 401/1.
- (4) الكرمانى، غرائب التفسير وعجائب التأويل: 185/1، ومثله في: المراغي، أحمد بن مصطفى (ت1371هـ)، تفسير المراغي، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1946م: 195/4.
- (5) ابن عطية، الحزر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 15/2، ومثله في: الثعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد (ت875هـ)، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد علي معوض، عادل عبد الموجود، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1418هـ: 177/2.
- (6) الخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل: 348/1.
- (7) الصّاوي، أحمد بن أحمد (ت1241هـ)، حاشية الصّاوي على تفسير الجلالين، تحقيق: عبد الله المنشاوي، د.ط، دار الحديث، القاهرة، 2011م: 365/1.

يقول الماتريدي: «وقد سَمَّى الله الميراث فريضة في غير آي من القرآن ... لأنّه شيءٌ تَوَلَّى الله إيجابه من غير اكتساب أهلّه، فهو كالفرائض التي أوجبها الله على عباده من غير اكتساب أهلها، فعلى ذلك سَمَّى هذه فريضة، لأنّ الله تعالى أوجبه»⁽¹⁾.

ويقول مكّي: «قوله: (فريضة) منصوب على الحال المؤكّدة لما قبلها من الفرض، وقبل: هو مصدر؛ لأنّ معنى قوله (يوصيكم): يفرض عليكم، ثمّ قال: (فريضة)، فأعمل فيه المعنى الذي دلّ عليه (يوصيكم)، وهذا قولٌ حسن»⁽²⁾.

وقوّوا ذلك أيضاً بتعدية فعل الإيصاء بـ (في)، ذلك أنّ الشّأن أن يعدّى الفعل المذكور بالباء، فكأنّ الوصيّة هنا: «مغروسة ومثبّنة في الأولاد، فكلّما رأيت الظّرف، وهو الولد، ذكرت الوصيّة»⁽³⁾.

ومّا يقوّي إرادة الوجوب هنا؛ قرينة السّياق الدّاخلي، من حيث لواحق الكلام، وهو تذييل آيات المواريث بقوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ [النساء: 13]، فالحدّ: هو ظرف المكان الذي يميّزه عن مكان آخر، بحيث يمنع تجاوزه، واستعمل هنا مجازاً في العمل الذي لا تحلّ مخالفته⁽⁴⁾، وشبّهت الأحكام بالحدود؛ لأنّ تجاوزها يخرج من حلّ إلى منع⁽⁵⁾.

وبقوله: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ نُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [النساء: 14]، ففيها وعيدٌ بالعذاب، وتحذيرٌ من الجرأة على مخالفة وصيّة الله عزّ وجلّ، وقد تقرّر في علم الأصول أنّ ترتيب العقوبة على التّرك أمانة من أمارات الوجوب⁽⁶⁾.

ومّا يعضد إرادة الوجوب أيضاً؛ مقطع السّورة إذ يقول الله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلِمَةِ إِنِ بَمِرُؤٍ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ إِخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِن كَانَتَا إِثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثُ مِمَّا تَرَكَ وَإِن كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً

(1) الماتريدي، أبو منصور محمّد بن محمود (ت333هـ)، *تأويلات أهل السنّة*، تحقيق: مجدي باسلوم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005م: 36/3 وما بعدها، بتصرّف.

(2) القيسي، الهداية إلى بلوغ النهاية: 1237/2؛ واختار ابنُ عطية القول الذي حسّنه مكّي. ينظر: المحرّر الوجيز: 18/2؛ البيضاوي في تفسيره: 62/2.

(3) الشّعراوي، محمّد متولّي (ت1418هـ)، *تفسير الشعراوي*، د.ط، مطابع أخبار اليوم، القاهرة، 1997م: 2024/4.

(4) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 268/4.

(5) المرجع نفسه: 186/2.

(6) انظر: الرازي، فخر الدّين محمد بن عمر (ت606هـ)، *المحصل في علم أصول الفقه*، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط1، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، 2012م: 15/1؛ زيدان، عبد الكريم، الوجيز في أصول الفقه: ص31.

بَلِّغُوا لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٧٥﴾ [النساء: 175].

فقد تأوّل البقاعي الحكمة من تأخير هذه الآية إلى نهاية سورتها في وجوه، ذكر منها: الإشارة إلى شدة الاهتمام بأمر الفرائض، بجعل الكلام فيها في جميع السورة، أولها، وأثنائها، وآخرها⁽¹⁾.

ولمّا أنهى الباري سبحانه ما أراد من بيان الفرائض؛ ختم الآية بأنّ المقصد عصمة المؤمنين من الضلال، والتزيغ المفضي إلى الهلاك، وهذا مشتمل على الترهيب والتخويف من التعدي على حدود الله، مذكراً أنّه العليم بكلّ شيء من أحوال البشر وغيرها، فلا يظنّ أحد أنّه يخفى عليه شيء وإن دقّ، ومن ثمّ يشتدّ الحذر منه والمراقبة له⁽²⁾، وهذه المعاني تنهض في التعبير عن الإيجاب.

خلاصة الآية محلّ النظر في سياقها القريب والبعيد هو: كي لا يقع الافتيات على الوصية، حفّها الشارع الحكيم بجملة من الحجج نحو التأكيد بالّهي: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ [النساء: 13]، والوعيد: ﴿نُذِخْ لَهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النساء: 14]، والضلال المؤدّي للهلاك وحبوط الأعمال ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: 175]، فهذه البراهين تحفظ للوصية دلالة الإيجاب، وتجعلها حريّةً بشدّة الرعاية والاعتناء لتحقيق المقصد المنشود منها.

ويطرّد في الاستعمال القرآني؛ ما تقرّر في اللغة من كون الإيصاء أبلغ من الأمر، وقد تنبّه إلى ذلك أبو حيّان وصرح به، إذ يقول: «وعدل عن لفظ (الأمر) إلى لفظ (الإيصاء)؛ لأنّه أبلغ وأدلّ على الاهتمام، وطلب حصوله سرعة»⁽³⁾، وعلى مهيعه جرى شهاب الدّين الألوسي⁽⁴⁾.

وإذا تقرّر أنّ لفظ (يُوصِيكُمْ) في الآية محلّ النظر؛ محمول على الوجوب، وأنّه أحقّ بالوفاء بالمعنى المراد من لفظ الأمر، فإنّ تصدير بيان أحكام الميراث به؛ لا يمكن أن يدلّ إلّا على «شدّة الاهتمام بهذه الأحكام»⁽⁵⁾، اهتماماً يقتضي من المكلف الامتثال لها، والمحافظة عليها.

(1) انظر: البقاعي، إبراهيم بن عمر (ت885هـ)، نظم الدّور في تناسب الآيات والسّور، د.ط، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 1984م: 532/5.

(2) المرجع نفسه: 533/5.

(3) أبو حيّان محمد، البحر المحيط: 534/3.

(4) انظر: الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني: 337/5.

(5) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 256/4.

خاتمة:

يمكن في خاتمة هذه المقالة أن نسجّل النتائج الآتية:

أولاً: الصّيغ المفيدة للأمر أو للوجوب خصوصاً في النصّ القرآني كثيرة، ولا تنحصر في عبارة (يأمركم)، أو (كُتب عليكم).

ثانياً: مادة الواو والصاد والياء؛ ترجع في اللّغة إلى معنى: الوصل والاتّصال.

ثالثاً: تتقوّم الوصيّة من ركنين: الأول: الأمر، أي: طلب الفعل، والثاني: كون الأمر عاجزاً عن مباشرة المأمور به بنفسه، أو في حكم العاجز.

رابعاً: الوصيّة أبلغ من الأمر وأشدّ، لكون الأمر فيها يوكل غيره بتنفيذ ما يطلبه، لعجز أو ما في معناه، وشأن الغائب أو العاجز التأكد والتحقّق من أنّ المأمور أدّى ما وكلّه به.

خامساً: أقرب ما قيل في مناسبة معنى الوصيّة للاتّصال هو أنّها كلام يوصل، أي يحرص على تبليغه إلى المكلف بتنفيذه.

سادساً: إسناد الوصيّة إلى الله لا إشكال فيه، فهو ليس غائباً ولا عاجزاً، وإنّما روعي فيه أنّه لا تدركه الأبصار حال إيصاله بفعل معيّن. كما أنّ تنفيذ الوصيّة لا ينفع الله تعالى، وترك الامتثال لها لا يضرّه، لكون الوصيّة محققة لمصلحة الموصى له دون غيره.

سابعاً: جميع المواضع التي أسندت فيها الوصيّة إلى الله في القرآن الكريم؛ تعلّق الأمر فيها بأعمال هي من جنس الواجبات، التي لا يَنازَع فيها، كالتّقوى، وبرّ الوالدين، والعدل.

ثامناً: من القواعد المتقرّرة بطريق الاستقراء؛ أنّ الوصيّة من الله فرضٌ وإيجاب.

تاسعاً: قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: 11]؛ محمولٌ على الوجوب، والقرائن السياقيّة في الآية، ومقطع السّورة مؤكّدة لذلك، بل إنّ التّعبير بـ (الإيصاء) أبلغ من التّعبير بـ (الأمر)، لكون الأمر في الوصيّة أحرص على تنفيذ ما يطلبه ويأمر به.

عاشراً: تصدير تشريع الميراث وتذييله بالوصيّة وما اشتقّ منها؛ يؤذن باهتمام شديد بهذا الضّرب من الأحكام، ممّا يتطلّب الحرص على تنفيذها، والامتثال لها، ويضيق من دائرة الاجتهاد فيها.

هذا ما يستر الملك الوهاب، وفتح به ملهّم الصّواب، فله الحمد على ما أنعم، وأشكره على ما يسرّ وتممّ، وصلى الله على سيّدنا محمّد، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا.

قائمة المصادر والمراجع

1. الإسنوي، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن (ت772هـ)، *نهاية السؤل شرح منهاج الوصول*، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، وأحمد فريد المزيدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2009م.
2. الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت502هـ)، *تفسير الراغب الأصفهاني*، تحقيق: عادل الشدي، ط1، دار مدار الوطن، الرياض، 2003م.
3. الألوسي، شهاب الدين أبو الثناء بن عبد الله (ت1270هـ)، *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط3، مؤسسة الرسالة، دمشق، ودار الرسالة العالمية، دمشق، 2015م.
4. الباحسين، يعقوب، *دلالات الألفاظ في مباحث الأصوليين*، ط1، دار التدمرية، الرياض، 2013م.
5. الباحسين، يعقوب، *طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطق والأصوليين*، ط6، مكتبة الرشد، الرياض، 2019م.
6. البقاعي، إبراهيم بن عمر (ت885هـ)، *نظم الدرر في تناسب الآيات والسور*، د.ط، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 1984م.
7. البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر (ت685هـ)، *تفسير البيضاوي*، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1418هـ.
8. الثعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد (ت875هـ)، *الجواهر الحسان في تفسير القرآن*، تحقيق: محمد علي معوض، عادل عبد الموجود، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1418هـ.
9. أبو حيّان، أبو حيّان محمد بن يوسف (ت745هـ)، *البحر المحيط*، تحقيق: صدقي محمد جميل، د.ط، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.
10. الخازن، علاء الدين علي بن محمد (ت741هـ)، *لباب التأويل في معاني التنزيل*، تحقيق: محمد علي شاهين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ.
11. الدريني، فتحي، *المناهج الأصولية*، ط3، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، 2013م.
12. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (ت606هـ)، *التفسير الكبير*، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1420هـ.
13. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (ت606هـ)، *المحصل في علم أصول الفقه*، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط1، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، 2012م.

14. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت502هـ)، **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: صفوان عدنان داودي، ط5، دار القلم، دمشق، 2011م.
15. رضا، محمد رشيد بن علي (ت1354هـ)، **تفسير المنار**، د.ط، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م.
16. الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد (ت1205هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ط2، دار الهداية، الكويت، 1965م.
17. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت311هـ)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1988م.
18. الزحيلي، وهبة، **أصول الفقه الإسلامي**، ط20، دار الفكر، دمشق، 2013م.
19. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت538هـ)، **الكشاف**، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ.
20. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت538هـ)، **أساس البلاغة**، ط1، دار النفائس، دمشق، 2009م.
21. زيدان، عبد الكريم، **الوجيز في أصول الفقه**، ط1، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، 2015م.
22. السبكي، تاج الدين بن علي، (ت771هـ)، **الإبهاج في شرح المنهاج**، تحقيق: أحمد جمال الزمزمي، ونور الدين عبد الجبار صغيري، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، 2004م.
23. السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد (ت489هـ)، **تفسير السمعاني**، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس، ط1، دار الوطن، الرياض، 1997م.
24. الشعراوي، محمد متولي (ت1418هـ)، **تفسير الشعراوي**، د.ط، مطابع أخبار اليوم، القاهرة، 1997م.
25. الصالح، محمد أديب، **تفسير النصوص في الفقه الإسلامي**، ط5، المكتب الإسلامي، بيروت، 2008م.
26. الصاوي، أحمد بن أحمد (ت1241هـ)، **حاشية الصاوي على تفسير الجلالين**، تحقيق: عبد الله المنشاوي، د.ط، دار الحديث، القاهرة، 2011م.
27. ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي (ت775هـ)، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

28. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد (ت1393هـ)، *التحرير والتنوير*، د.ط، الدار التونسية، تونس، 1984م.
29. العاني، عبد القادر بن ملا (ت1398هـ)، *بيان المعاني*، ط1، مطبعة الترقى، دمشق، 1965م.
30. عبد الباقي، محمد فؤاد، *المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم*، ط2، دار الحديث، القاهرة، 1988م.
31. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب (ت542هـ)، *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ.
32. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكرياء (ت395هـ)، *مقاييس اللغة*، مراجعة وتعليق: أنس محمد الشامي، د.ط، دار الحديث، القاهرة، 2008م.
33. الفيروزآبادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت817هـ)، *القاموس المحيط*، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005م.
34. الفيروزآبادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت817هـ)، *بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز*، تحقيق: محمد علي النجار، د.ط، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ولجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1992م.
35. القاسمي، جمال الدين محمد بن محمد سعيد (ت1332هـ)، *محاسن التأويل*، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ.
36. القيسي، أبو محمد مكّي بن أبي طالب (ت437هـ)، *الهداية إلى بلوغ النهاية*، تحقيق: مجموعة من الباحثين، إشراف: الشاهد البوشيخي، ط1، نشر جامعة الشارقة، 2008م.
37. الكرمانى، أبو القاسم محمود بن حمزة (ت505هـ)، *غرائب التفسير وعجائب التأويل*، د.ط، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، د.ت.
38. الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمود (ت333هـ)، *تأويلات أهل السنة*، تحقيق: مجدي باسلوم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005م.
39. المراغي، أحمد بن مصطفى (ت1371هـ)، *تفسير المراغي*، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1946م.
40. المطرزي، أبو الفتح ناصر بن عبد السيد (ت610هـ)، *المغرب في ترتيب المعرب*، د.ط، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.

41. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت711هـ)، *لسان العرب*، تحقيق: ياسر سليمان أبو شادي، ومجدي فتحي السيد، د.ط، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.
42. النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد (ت850هـ)، *غرائب القرآن ورغائب الفرقان*، تحقيق: زكريّا عميرات، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1416هـ.
43. الهروي، أبو منصور محمد بن أحمد (ت370هـ)، *تهذيب اللغة*، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م.
44. الهروي، أبو منصور محمد بن أحمد (ت370هـ)، *الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي*، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، د.ط، دار الطلائع، القاهرة، 1994م.
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، ط1، الكويت، 2005م.